تحرك عاجل

ناشط سياسي يُحكم عليه بالسجن خمس سنوات

في 7 يناير/كانون الثاني 2025، أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية حكمًا بالسجن لمدة خمس سنوات على الناشط السياسي وأستاذ الرياضيات أيمن صندوقة بعد إدانته بتهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي". وجاءت الإدانة على خلفية منشور على فيسبوك وجهّه إلى جلالة الملك في أكتوبر/تشرين الأول 2023، منتقدًا فيه علاقات الأردن الدبلوماسية مع إسرائيل. يجب على السلطات الأردنية إسقاط جميع التهم المُوجَّهة إلى أيمن صندوقة والإفراج عنه على الفور ودون أي شرط أو قيد، إذ صدر الحكم بحقه لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين
الديوان الملكي الهاشمي
عَمَّان، الأردن
تويتر: @KingAbdullahII

جلالة الملك،

تحية طيبة وبعد،

أشعر ببالغ القلق إزاء إدانة محكمة أمن الدولة في الأردن للناشط السياسي وأستاذ الرياضيات أيمن صندوقة بتهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي"، وذلك لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ففي 21 ديسمبر/كانون الأول 2023، استدعى المدعي العام لمحكمة أمن الدولة أيمن صندوقة وأمر باحتجازه، على خلفية رسالة نشرها على فيسبوك ووجَّهها إلى جلالتكم في أكتوبر/تشرين الأول 2023، مُنتقدًا فيها علاقات الأردن الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي 7 يناير/كانون الثاني 2025، أدانت محكمة أمن الدولة أيمن صندوقة بتهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي"، بموجب المادة 149 من قانون العقوبات، والمادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية، وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

ويأتي احتجاز أيمن صندوقة لمجرد ممارسته السلمية والمشروعة لحقه في حرية التعبير. إنّ الاعتقال أو الاحتجاز كعقاب على ممارسة الحقوق الإنسانية المشروعة، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، يُعدّ إجراءً تعسفيًا يخالف التزامات الأردن بموجب القانون الدولي، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أحثكم على الإفراج فورًا ودون قيد أو شرط عن أيمن صندوقة، إذ إنه لم يُدَن إلا لممارسة حقه في حرية التعبير بطرق سلمية. وإلى حين الإفراج عنه، نحثكم على أن تضمنوا حمايته من التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحصوله على الرعاية الطبية الكافية، سواءً كان ذلك بناءً على طلبه أو حسب ما تقتضيه الضرورة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

استدعى المدعي العام أيمن صندوقة، بدايةً، في 18 ديسمبر/كانون الأول 2023، على خلفية منشورات على فيسبوك أعرب فيها عن تعاطفه وتأييده للفلسطينيين، واشتملت على دعوة إلى إضراب عام دعمًا لغزة. وفي 21 ديسمبر/كانون الأول 2023، استدعى المدعي العام لمحكمة أمن الدولة أيمن صندوقة وأمر باحتجازه، على خلفية رسالة نشرها على فيسبوك موجهة إلى جلالة ملك الأردن في أكتوبر/تشرين الأول، مُنتقدًا فيها علاقات الأردن الدبلوماسية مع إسرائيل.

ووفقًا لما ذكره محاميه، نُقِل صندوقة، في 23 يناير/كانون الثاني 2024، من سجن ماركا في عَمَّان إلى سجن الطفيلة، الذي يبعُد نحو 300 كيلومتر عن مسقط رأسه، ما يُصعِّب للغاية على أسرته زيارته. كما وجَّه إليه أفراد قوات الأمن إهانات لفظية، وقُيِّدَت يداه وقدماه خلال نقله. وفي 24 يناير/كانون الثاني 2024، حكمت عليه إحدى محاكم الصلح بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة "ذم هيئة رسمية"، بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الجديد. وفي 12 فبراير/شباط 2024، وجَّه المدعي العام لمحكمة أمن الدولة إلى صندوقة تهمة أخرى بـ"التحريض على مُناهَضة نظام الحكم السياسي"، بموجب المادة 149 من قانون العقوبات.

وفي 7 يناير/كانون الثاني 2025، أدانت محكمة أمن الدولة أيمن صندوقة بتهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي" بموجب المادة 149 من قانون العقوبات، والمادة 15 من قانون الجرائم الإلكترونية، وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وبينما صدر الحكم رسميًا بالسجن مع الأشغال لمدة خمس سنوات بموجب المادة 149، فإن هذا الحكم يُنفذ عمليًا كعقوبة بالسجن.

منذ الهجوم الاسرائيلي على غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وظّفت السلطات الأردنية قوانين فضفاضة للغاية، بما في ذلك قانون الجرائم الإلكترونية، لاستهداف ومضايقة الصحفيين والنشطاء وغيرهم بسبب تعبيرهم عن آراء على الإنترنت تنتقد سياسات الحكومة تجاه إسرائيل. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية حالات 15 فردًا تعرضوا للملاحقات القضائية بموجب قانون العقوبات وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بعد انتقادهم للسلطات على الإنترنت. وفي جميع هذه الحالات، انتهكت السلطات حقوق المدعى عليهم، بما في ذلك من خلال إلقاء القبض عليهم بدون أمر قضائي، والتقاعس عن إبلاغهم بأسباب استدعائهم أو التهم الموجهة إليهم، وإخضاعهم للاستجواب في غياب محامين، واستخدام أساليب الإكراه المعنوي والترهيب أثناء التحقيق معهم أو محاكمتهم.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 7 أغسطس/آب 2025.
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: أيمن صندوقة (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde16/7865/2024/ar/.